# مصر وحيدة قناة السويس

قال هيردودت فى تاريخه يصف مصر القديمة إنها بلاد مصطنعة ، والنيل هو الذى اصطنعها هدية . ونحن نقول إن المسألة المصرية فى تاريخها الحديث إنما هى من صنع قناة السويس ، حتى إن السياسيين الآن ليتحيرون أيهما أكثر أهمية وأعظم خطراً بالقياس إلى السياسة العالمية : مصر كلها أم القناة وحدها .

ومع ذلك فالقناة فى أول أمرها لم تكن سوى أحد المشروعات الهندسية الكبرى التى حفل بها النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجاءت فى أثر حركة الانقلاب الصناعى فى أوربا ، معاصرة للسكك الحديدية والسفن البخارية ، وإنشاء شركات الاستعمار والاستغلال التى جاوزت حدود أوربا وعبرت البحار إلى البلاد التى شاءت أن تساير النهضة الصناعية فى العالم . وهذه الأعمال جميعها بدأت تجارية عمرانية تستثمر أموالها لصالح مساعيها ؛ حتى إذا أصابت نجاحاً جاء دور حملة الأسهم ، فإذا كانت كثرتهم من الحكام أو الحكومات فما أسرع ما تتدخل السياسية وتصطبغ الأعمال باللون السياسى الذى يوافق أغراض الحكومة صاحبة الكثرة . أما إذا كان حملة الأسهم من عباد الله القانعين الذين لا تمتد أمانيهم إلى أبعد من أرصدتهم فى المصارف ، فإن الروح التجارية تظل غالبة فى هذه الأعمال ولا يصيبها من التدخل السياسى إلا مقدار ضئيل .

وشركة قناة السويس التى كوّنها فرديننند دلسبس فى سنة ١٨٥٨ شركة مصرية تألفت بناء على عقد امتياز أصدره والى مصر فى ذلك الوقت لوصل البحرين فى داخل أرض مصر . ومع أن مؤسس الشركة قد أعلن أن مشروعه مفتوح لاكتتاب المساهمين من جميع أقطار العالم على اختلاف جنسياتهم ولم يترك وسيلة إلا اتخذها لإذاعة فضائل الشركة والتبشير بمستقبلها ، فإن حكومة واحدة لم تشترك فيها بنصيب كبير أو صغير .

بل إن هناك دولاً — كانجلترا التى كانت ولا تزال فى مقدمة البلاد التى

أفادت من القناة — لم يساهم أحد من مواطنيها فى تأسيس الشركة . وأقفل باب الاكتتاب فى أسهمها وعددها ٤٠٠ر٠٠٠ سهم وأكثر من نصف هذه الأسهم بيد الفرنسيين ، وتأتى مصر فى المكان الثانى بعد فرنسا ، فتملك أقل من نصف الأسهم ولكن باسم الوالى لا باسم الحكومة . وعلى ذلك بدأت الشركة عملها وليست لها صبغة سياسية خاصة تتميز بها دولة دون أخرى ، اللهم إلا فى مجلس إدارتها وموظفيها ، فقد كانت الجنسية الفرنسية متغلبة تبعاً لجنسية أكثر المساهمين . وبذلك خلصت أعمال الشركة لخدمة صالح القناة ولتحقيق الأغراض التجارية الكبرى التى قصدت إليها بإحداث ذلك التغيير الهائل فى جغرافية مصر الطبيعية بل فى جغرافية العالم كله . وظل طابع الخدمة العامة الشعار الذى امتازت به الشركة إلى اليوم .

غير أنه لم تكد تمضى ست سنوات على افتتاح القناة حتى طرأ على الشركة حادث كان له أكبر الأثر فى مركز القناة ومستقبلها ؛ ذلك أن الحكومة الإنجليزية اشترت من الخديو إسماعيل أسهم القناة التى كانت لمصر وعددها ١٧٦٦٠٢ سهماً وبذلك أصبح ما يقرب من نصف أسهم الشركة بأيدى الحكومة الإنجليزية وأضحت انجلترا تستمتع فى القناة — سواء فى حركة الملاحة أو فى الجمعية العمومية — بنصيب الأسد ، وجعل الناس يتوقعون لهذا الامتياز أخطر النتائج ، فكتب بعضهم فى إحدى المجلات الفرنسية يقول : « إن شراء انجلترا لأسهم القناة عمل سياسى بحت ، وإذا لم يكن معناه استحواذ انجلترا على أرض مصر فهو الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق هذا الغرض ؛ إذ يستحيل على انجلترا بعد الآن أن تترك مصر وشأنها » . أما دلسبس فقد اغتبط بإتمام هذه الصفقة وقال : « ان انجلترا الآن لتأخذ نصيبها فى القناة وهو ما كنا قد احتفظنا به لها منذ البداية . وإنى لأعتبر هذا الارتباط الوثيق الذى انعقد بين رأس المال الإنجليزى والفرنسى حادثاً سعيداً ستفيد منه القناة فى جهودها السامية لصالح التجارة والصناعة فى العالم » .

ولكن اغتباط منشئ القناة لم يحل دون إثارة الريب والظنون فى أذهان الدول الأخرى . فها هى ذى دولة كبرى — هى سيدة البحار فى العالم — قد تسلطت أخيراً على مصير القناة ، ولم تعد الدول تطمئن إلى مصاير مصالحها لا فى القناة وحدها بل فى الشرق كله .

ومع أن إنجلترا قد اكتفت فى أول الأمر بثلاثة مقاعد فى مجلس إدارة الشركة إلى جانب واحد وعشرين مقعداً كانت لفرنسا [1] ، وهى كل مقاعد المجلس ، فإن النفوذ الإنجليزى بدأ يتغلغل فى الحكومة المصرية رويداً رويداً حتى تسلط على مالية البلاد ، ومن المالية مد أخطبوطه إلى الإدارة فالوزارة . وكان فى بداءته نفوذاً ثنائياً مع فرنسا ، ثم تحول فى سنة ١٨٨٢ على أثر الثورة العرابية إلى نفوذ فردى فاحتلال بريطانى لعبت فيه القناة دورها الخطير لصالح الحكومة المتسلطة ؛ إذ أراد القائد الإنجليزى «سيرجارنت وُلسلى» أن يفاجئ العرابيين بإرسال قواته صوب القاهرة عن طريق القناة بدلا من طريق كفر الدوار وغرب الدلتا كما توقع العرابيون واستعدوا له ، فأغلق القناة أربعة أيام ليسير قواته إلى الإسماعيلية ومنها إلى الموقعة الحاسمة عند التل الكبير . وجال بخاطر العرابيين إذ ذاك أن يردموا القناة حتى يحولوا دون دخول الإنجليز بسفنهم وقواتهم من جهة الشرق ، ولكن دلسبس تمكن بدهائه أن يوهم عرابى بأن عقد الامتياز يمنع إنجلترا من القيام بعمليات حربية فى داخل القناة أو على سواحلها ، فغيّر عرابى رأيه ولم يفطن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة .

بعد هذا الحادث بدأت أهمية القناة فى نظر الدول تتضاءل من الوجهة التجارية وتتسع كثيراً من الوجهتين السياسية والحربية ، ووضح للدول بصفة قاطعة ضرورة تأمين مصالحهم فى القناة بمقتضى اتفاق دولى تقره الدول صاحبات المصالح فى القناة . وكان سفراء الدول وقتئذ مجتمعين فى مؤتمر رسمى فى القسطنطينية يبحثون مع تركيا موضوع احتلال مصر ، وظل مؤتمرهم منعقداً حتى رسخت أقدام الإنجليز فى البلاد واكتفوا بأن أصدروا فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ اتفاق القسطنطينية الخاص بالقناة . وقد ظل هذا الاتفاق الاداة الدولية الوحيدة التى تحكم شؤون القناة منذ ذلك التاريخ ، فلم يلحقه تعديل ما حتى بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد تأيد فى معاهدة فرسايل بمقتضى المادة ١٥٢ . وظلت الحال كذلك إلى أن أبرمت مصر معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا فى سنة ١٩٣٦ .

---

(١) عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة الآن ٣٢ عضواً منهم ١٩ فرنسيا و١٠ بريطانيون ومصريان وهولندى .

ويقضى اتفاق القسطنطينية بأن تبقى القناة حرة مفتوحة فى الحرب والسلم لجميع السفن التجارية والحربية من غير تمييز بين دولة وأخرى . وقد اتفق المتعاقدون نتيجة لذلك على ألا يتدخلوا فى حرية استعمال القناة لا فى زمن الحرب ولا فى زمن السلم ، وأن يحظر حصرها بحريا ، كما يحظر تحصين سواحل القناة أو القيام بأعمال حربية فيها أو على مسافة ثلاثة أميال من سواحلها .

وقد نص فى المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية على مبدأ المساواة التامة بين الدول كأساس من الأسس المتفق عليها . وتطبيقاً لهذا المبدأ اتفق المتعاقدون على ألا تحاول دولة منهم أن تكسب لنفسها فى منطقة القناة امتيازات إقليمية أو تجارية أو دولية أيًّا كانت .

وتعترف هذه الاتفاقية صراحة بحق مصر الطبيعى فى القناة ؛ فنص فى المادة التاسعة : على أن تتخذ الحكومة المصرية الاجراءات اللازمة لتأمين تنفيذ شروط الاتفاق فى حدود الفرمانات الممنوحة لها وفقاً لشروط هذا الاتفاق .

وقد وافقت على هذا الاتفاق الدول التى يهمها أمر القناة ، وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندة وإيطاليا وأسبانيا وروسيا وتركيا والنمسا . ولم تكن مصر — وهى صاحبة الشأن الأول والأخير فى القناة — بين هذه الدول لأنها من الوجهة الدولية كانت تابعة لتركيا . فلما زالت السيادة التركية عن مصر عقب الحرب العالمية الأولى منحت إنجلترا نفسها — بمقتضى معاهدات الصلح — حق السيادة التى كانت لتركيا . ولكن السيادة الشرعية كانت حقًّا لمصر ؛ إذ أن تركيا لم تنزل رسمياً عن حقها إلا فى سنة ١٩٢٣ بمقتضى معاهدة لوزان ، وكانت مصر قبل ذلك قد أعلنت على الملأ استقلالها فى سنة ١٩٢٢

وكانت موافقة بريطانيا على اتفاق القسطنطينية بتحفظ اشترطته ، وهو ألا يقيد هذا الاتفاق حريتها فى العمل بمصر ما دام الاحتلال البريطانى باقياً .

على أن بريطانيا رغم هذا التحفظ ومعها مصر قد احترمت حرية القناة ونفذت شروط الاتفاق بكل دقة فى أثناء السلم وفى أثناء الحرب ، اللهم إلا فى الفترتين التى نشبت فيهما الحربان العالميتان الأولى والثانية ؛ فإن إنجلترا بحكم مركزها فى مصر وتفوقها فى البحر كانت تسيطر على القناة وتتحكم فى حركة الملاحة بها . أما فيما عدا ذلك فكانت القناة مفتوحة للجميع ؛ ففى الحرب الامريكية الأسبانية سنة ١٨٩٨ مرت السفن الحربية الأسبانية فى القناة قاصدة جزر الفلبين

للدفاع عنها ، وفى سنة ١٩٠٥ مر الأسطول الروسى قاصداً البحر الأصفر لمحاربة اليابان ، وفى سنة ١٩١١ حين قامت الحرب الإيطالية التركية فتحت القناة للمتحاربين جميعاً . ولما قامت الحرب الإيطالية الأثيوبية سنة ١٩٣٥ مرت السفن الإيطالية الحربية والتجارية قاصدة غزو الحبشة دون أى اعتراض .

وقد سحبت انجلترا تحفظها عند ما أبرمت مع فرنسا الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، ولم تستبق منه إلا شرط عدم التقيد بنص المادة الثامنة عشرة التى تقضى بتكوين لجنة من ممثلى الدول بمصر لمراقبة تنفيذ شروط الاتفاق ، وهى لجنة لم يقدر لها أن ترى النور .

ويظهر أن الدول كانت قد أرادت باتفاق القسطنطينية أن تسرى شروطه على القناة مهما تبدلت الظروف ؛ فنص فى المادة الرابعة عشرة على أن الدول الموقعة على الاتفاق توافق على أن التزامات هذه المعاهدة لن تكون رهينة بمدى عقد الامتياز الممنوح للشركة ، فالشركة تنتهى بانتهاء عقد الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن شروط الاتفاق تظل سارية .

***

ومن ينعم النظر فى شروط اتفاق سنة ١٨٨٨ لا يرى فيه أثراً لنظام «الدولية» فى القناة رغم ما جاء فى المادة الثامنة منه، وفيها أن الدول الموقعة على الاتفاق ستعهد إلى ممثليها فى مصر أن يراقبوا تنفيذ شروط الاتفاق، وأن يكون اجتماعهم برياسة أقدمهم أو برياسة مندوب خاص من قبل سلطان تركيا أو من قبل خديو مصر . غير أن هذه المادة كما قلنا قد ولدت ميتة لحسن الحظ .

ولما اشتد قلق إيطاليا بعد استيلائها على الحبشة وزاد خوفها وسخطها على أثر إبرام معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا فى سنة ١٩٣٦ — وقد نص فيها على أن لانجلترا أن تساعد مصر فى حماية القناة ورخص لها بصفة مؤقتة أن يكون لها بمنطقة القناة حامية عددها ١٠٫٠٠٠ جندى و٤٠٠ طيار — احتجت إيطاليا ورأت فى ذلك مخالفة صريحة لاتفاق سنة ١٨٨٨، وجعلت تطالب بإعادة النظر فى شأن القناة وضرورة جعلها دولية حتى يتسنى لإيطاليا أن تأخذ مكانها إلى جانب بريطانيا وفرنسا فى مجلس إدارة القناة . وقد رد وكيل شركة القناة إذ ذاك على هذه المطالب بأن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة

متوقف على رغبة أصحاب الأسهم فى جمعيتهم العمومية . أما تعديل نظام الشركة وقوانينها فلا بدّ فيه من أخذ رأى مصر صاحبة الشأن الأخير فى القناة . وكذلك رد وزير الخارجية فى وزارة المرحوم محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية إذذاك قائلا فى جواب له على أحد الأسئلة : إنه لا يمكن إجراء أى تغيير فى نظم الشركة الأساسية ما لم توافق عليه الحكومة المصرية ، لأن القناة تجرى فى أرض مصرية ، ولأن مصر هى التى منحت عقد الامتياز ، ولأن القناة سوف تعود إلى مصر بعد انتهاء أجل ذلك العقد

ولما ضاق بعض الساسة المصريين ذرعاً بمطالب بريطانيا من حيث ضرورة بقائها بمصر لحماية قناة السويس لأنها الشريان الحيوى لأمبراطوريتها ، هان على هؤلاء الساسة فى سبيل تحقيق استقلال البلاد أن يقترحوا على إنجلترا أن يوكل إلى عصبة الأمم أمر الدفاع عن القناة . وكان حزب العمال يميل إلى تنفيذ مثل هذا الاقتراح حين كان وزراؤه خارج الحكم قبل وزارتهم الأولى ، فلما تمرسوا بالأعمال لم يجدوا بدًّا من الاحتفاظ بكل مقومات الإمبراطورية البريطانية وفى مقدمتها شركة قناة السويس ، فأعلن مستر أرثر هندرسن وزير الخارجية إذ ذاك «أن اتفاق سنة ١٨٨٨ يحدد حرية الملاحة فى قناة السويس ، ولا ترى حكومة جلالة الملك أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى تغيير هذا الوضع» . وحسناً فعلت إنجلترا حين رفضت هذا الاقتراح . ولو أنه نفذ وقتئذ لكانت القناة اليوم فى حالة شبيهة بنظام « طنجة » مباءة للمنافسات والخلافات الدولية !

ولم يعد المصريون منذ أبرموا معاهدة التحالف مع بريطانيا يتحدثون عن « دولية » القناة . فنظام الدولية فضلا عن مخالفته لحقوق الشركة وأصحاب الأسهم فيها يتنافى مع حق مصر فى السيادة التامة على أرضها وفى داخل حدودها . ولا يشرف مصر أن يقوم نظام حكم دولى مهما يكن نوعه على أرض مصر ، أو أن تتعاون طائفة من الدول فى الدفاع عن جزء من أرضها . بل إن واجبها الوطنى ليقتضيها الآن أن تنهض بقواتها وأسلحتها المختلفة لتضطلع وحدها بمهمة الدفاع عن القناة بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن الأمم المتحدة .

وليس فى ميثاق الأمم المتحدة الذى أقره مؤتمر الدول فى سان فرانسسكو فى يونية الماضى ما يشير إلى اعتبار منافذ البحار مناطق استراتيجية تشرف عليها الأمم المتحدة ، فقد نصت المادتان ٨١ و٨٢ من الميثاق المذكور على أنه

«يجوز أن تحدد مناطق استراتيجية. . . فى الأقاليم التى تخضع لنظام الوصاية، وأن مجلس الأمن هو الذى يباشر جميع مهام الأمم المتحدة الخاصة بهذه المناطق الاستراتيجية» . وتنص المادة ٧٨ على أنه « لن يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة » . على أن هذا لن يمنع الدول عند ما يجتمع مؤتمر السلام العام من إعادة النظر فى الاتفاقات الدولية التى تحكم منافذ البحار ومن بينها اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بالقناة . وعندئذ يتعين على ممثلى مصر فى المؤتمر أن ينبهوا الدول إلى أن قناة السويس ممر بحرى صناعى لا طبيعى كمضيق جبل طارق أو الدردنيل أو عدن ، وأنه محفور فى أرض مصر بأمر من حكومة مصر ، وقد تقاضانا حفره أرواحاً وأموالا كثيرة ، وأن أمره الآن بيد شركة مساهمة مصرية قانوناً، وسيصبح قريباً ملكاً للدولة . وقد نص فى المادة الثانية من الميثاق على أنه « ليس فى هذا الميثاق ما يبيح للأمم المتحدة أن تتدخل فى شؤون دولة ما إذا كانت هذه الشؤون من مستلزمات سلطانها الداخلى » .

يبقى نظام « الحيدة » وليس فى شروط اتفاق سنة ١٨٨٨ نص صريح على حيدة القناة . وليس معقولا أن تتمتع القناة بنظام الحيدة مع أنها جزء لايتجزأ من مصر، ومصر ليست دولة محايدة كسويسرا مثلا . غير أننا نلاحظ أن اتفاق سنة ١٨٨٨ قد تضمن جميع مستلزمات الحيدة تقريباً ، فنص فى المادة الأولى منه على حرية القناة ، وأنها مفتوحة لجميع السفن على اختلاف أنواعها فى الحرب وفى السلم، كما نص على عدم إقامة الحصون على ضفاف القناة وعلى بعد ثلاثة أميال من سواحلها . كذلك نص فى عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ على أن القناة وموانيها مفتوحة كطريق محايد comme passage neutre لجميع السفن على السواء فإذا كانت الحيدة بمعنى الحرية فإنها مكفولة بشروط اتفاق سنة ١٨٨٨ .

أما نظام «الحيدة» المعروف دولياً والذى تخضع له سويسرا فقد أصبح بعد إنشاء عصبة الأمم عقب الحرب الأولى وبعد إقرار ميثاق الأمم المتحدة فى هذا العهد نظاماً عتيقا بالياً، إذ لابد لكل دولة تحترم نفسها وتؤمن بمستقبلها ومكانتها بين الأمم أن تأخذ مكانها إلى جانب زميلاتها، وأن تتعاون معهم فى نصرة المبادئ الديمقراطية ونشر رواق السلم، ورد عدوان الدولة أو الدول المعتدية على حرية السلام ولو اقتضى ذلك استخدام القوة . وظاهر أن مبدأ استخدام القوة

لايتفق مع نظام الحيدة . ولا يعقل أن يكون هناك وسط مقبول تلتزمه الدولة المحايدة فتقف مكتوفة الأيدى بين قضية الحرية والسلام من جهة وقضية الاستعباد والعدوان من جهة أخرى .

ألا إن الحيدة كما قررها علماء القانون الدولى هى انتقاص لاستقلال البلاد، وحدٌّ من حريتها فى التوسع والتحالف السياسى مع من تشاء من الدول . ونحن نعرف أن مصر مقبلة على طور جديد وخطير فى حياتها الدولية ؛ فقد أنشأت مع أخواتها «جامعة الدول العربية» للذود عن صالح الأمم العربية . وقيام هذه الجامعة وحده ينافى تماماً مبدأ «الحيدة» . ولا تزال أمام مصر أهداف سياسية وإقليمية تسعى لإدراكها ؛ ولا أمل فى بلوغها مع التواكل والقناعة والاستسلام، وجميعها مرادفات لمعنى الحيدة .

محمد رفعت